

## بيان يدلي به أمام مجلس الأمن

\*\*\*\*\*

السفير الشيخ نيانغ

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

\*\*\*\*\*

مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط،  
بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 28 تموز/يوليه 2021

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أهني فرنسا، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على رئاستها المقتدرة لمجلس الأمن هذا الشهر.

السيد الرئيس،

لقد تبين أن عام 2021 يطرح حتى الآن تحديا خاصا أمام الشعب الفلسطيني على جميع الجبهات. ذلك أننا لم نشهد فقط وقوع خسائر فادحة في الأرواح واندلاع أزمة إنسانية وإلحاق الدمار خلال نزاع استمر 11 يوما في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأثر بشكل خاص على قطاع غزة، بل إن تسجيل حالات الإصابة بكوفيد-19 يشهد أيضا ارتفاعا في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب انعدام سبل الحصول على اللقاحات.

فما يدعو إلى الأسى أن الأعمال القتالية في أيار/مايو أودت، فيما بعد أحد أشد فصول التصعيد في العنف وأكثرها فتكا منذ عام 2014، بحياة ما لا يقل عن 245 فلسطينيا في غزة، من بينهم 68 طفلا و 37 امرأة، قتلوا في غارات جوية إسرائيلية على مناطق مدنية، بينما قتل 12 شخصا في إسرائيل بنيران الصواريخ التي أطلقت بشكل عشوائي من غزة. وتشدد اللجنة على أن الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين ضرورة حتمية. وتهيب اللجنة بجميع أطراف النزاع إلى احترام وقف إطلاق النار وإفساح المجال للجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار دون عوائق، وهي جهود ينبغي بذلها على سبيل الاستعجال لتخفيف الظروف والمشاق الاجتماعية والاقتصادية العسيرة التي يتحملها السكان الفلسطينيون في غزة.

وفي 10 أيار/مايو، أصدر مكتب اللجنة، باسمها، بيانا أعرب فيه عن انزعاجه العميق إزاء التصعيد في أعمال العنف وأعمال الاستنزاف والتحرير، ولا سيما من جانب المتطرفين الإسرائيليين في القدس الشرقية المحتلة وفي حرم المسجد الأقصى. وأدان فيه أيضا عمليات إخلاء الأسر الفلسطينية من منازلها المقرر إجراؤها في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية المحتلة. وحثت اللجنة كذلك مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على تنشيط عملية السلام المتوقفة في سبيل استئناف مفاوضات هادفة من أجل تحقيق سلام عادل على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ظلت منذ أمد طويل في صميم توافق الآراء الدولي بشأن تسوية عادلة.

وكما سمعنا اليوم من نائبة المنسق الخاص/منسقة الشؤون الإنسانية، لين هاستينغز، أسفر التصعيد العنيف عن عواقب إنسانية وخيمة على السكان المدنيين، ولا سيما في غزة التي لا تزال منذ 14 عاما تحت حصار تقرضه عليها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وتكرر اللجنة دعوتها الموجهة منذ أمد بعيد إلى رفع الحصار واحترام حرية تنقل الأشخاص والبضائع وفقا للقانون الدولي. وتهيب اللجنة أيضا بالجهات المانحة إلى دعم احتياجات إعادة الإعمار في قطاع غزة على النحو المبين في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الذي أجرته مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق

مع السلطة الفلسطينية التي قدرت احتياجات الإنعاش بما يصل إلى 485 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الأشهر الأربعة والعشرين الأولى.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أكرر دعم اللجنة الكامل للأونروا وأن أؤكد دعوتنا إلى توفير التمويل الكافي والموثوق للوكالة حتى تضطلع بأنشطتها المنقذة للحياة دعماً للاجئين الفلسطينيين.

ونؤيد رد المجتمع الدولي السريع والحازم الذي يدعو إلى احترام القانون الدولي والمساءلة. حيث أنه على إثر مناقشة عقدها الجمعية العامة في 20 أيار/مايو، أدليت خلالها ببيان باسم اللجنة، قرر مجلس حقوق الإنسان، من خلال قراره المتخذ في 27 أيار/مايو في دورته الاستثنائية الطارئة، "أن ينشئ على وجه السرعة لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة" للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني وجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي سبقت 13 نيسان/أبريل 2021 ووقعت منذ ذلك التاريخ. وترحب اللجنة بتعيين نافي بيلاي (جنوب أفريقيا) وميلون كوثاري (الهند) وكريس سيدوتي (أستراليا) في 22 تموز/يوليه أعضاء في لجنة التحقيق الثلاثية الأعضاء. وتهيب اللجنة مرة أخرى بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحثها على التعاون الكامل مع لجنة التحقيق، مشددة على أن المساءلة أمر أساسي لتحقيق العدالة والسلام.

ولا شك أن التصعيد المشهود في أيار/مايو كان مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يعاني منها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود لأراضيه، مما أدى إلى استفزازات وأعمال تحريض في القدس الشرقية أعقبها رد عنيف من قوات الأمن الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل بلا هوادة حالات الاحتجاز التعسفي للمدنيين الفلسطينيين، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، وعمليات هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، مما يؤثر على الأهالي ويؤدي إلى تشريد أسر بأكملها. وتدعو اللجنة إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في المسجد الأقصى، علماً أنها كانت من بين الأسباب الجذرية لوقوع التصعيد الأخير.

وتحث اللجنة أيضاً إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني بتوفير اللقاحات بشكل فوري وبما فيه الكفاية من أجل حماية جميع السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من أجل تجنب زيادة انتشار الفيروس وإلحاق المزيد من الضرر بصحة ورفاه السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال.

ولا يزال إنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف مستمراً ولا يزال أيضاً الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية مستمراً، ويتجسد ذلك في مظاهر منها بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية على الرغم من أحكام قرار مجلس الأمن 2334 (2016) التي لم تحترم حتى الآن.

وفي الوقت الذي ولد فيه المجتمع الدولي زخماً في اتجاه تنشيط عملية السلام، بدعم من المجموعة الرباعية بالإضافة إلى شركاء مهتمين آخرين، أدت الأعمال القتالية مرة أخرى إلى توقف تام في إعادة إحياء العملية السياسية، مما يشكل تهديداً حقيقياً للجهود المبذولة لإنقاذ حل الدولتين القائميتين ضمن حدود ما قبل عام 1967.

وتواصل اللجنة، من خلال تواصلها مع الدول الأعضاء، تشجيع جميع مؤيدي حل الدولتين على مساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتأسف اللجنة أيضاً لتأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في دولة فلسطين، وتشجع على تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك في القدس الشرقية. كما نهيب بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في هذا الصدد.

وتكرر اللجنة أيضاً دعوتها جميع الفصائل الفلسطينية إلى التعجيل بجهود المصالحة من أجل تحقيق الوحدة لما فيه خير الشعب الفلسطيني.

### السيد الرئيس،

إن الأعمال الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفكرة إيجاد تسوية عادلة مستندة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تضمن وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول خطوط ما قبل عام 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، والتوصل إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين بما يتماشى مع القرار 194 (د-3)، أمور ستطلب تعاون الجميع حتى تتجسد على أرض الواقع. واللجنة ملتزمة بالنهوض بمسؤولياتها من أجل بلوغ هذا الهدف المبدئي، تمثيلاً مع الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة.

### السيد الرئيس،

إن المجتمع الدولي مدعو إلى العمل مع الأطراف التي تروم التخفيف من حدة التصعيد والحفاظ على وقف إطلاق النار في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان الواجبة للشعب الفلسطيني.

وفي الأسابيع المقبلة، سيدعى المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في شكلها الموسع، إلى تهيئة الظروف مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، بغية حشد تأييد عالمي أوسع لتسوية قضية فلسطين وتحقيق حل الدولتين. وستظل اللجنة شريكا موثوقاً في السعي إلى الأعمال التامة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال.

أشكركم على حسن إصغانكم.

\*\*\*\*\*